

التدخل العسكري الفرنسي في مالي: دواعي الإهتمام وآليات التغلغل

French Military Intervention in Mali: Concerns and penetration mechanisms

الشارف صالح مفتاح شقلوف
جامعة بني الوليد - ليبيا
acharef.saleh@gmail.com

رحيمة يونس *
جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر
Rahima.younes@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/27

تاريخ الارسال: 2024/04/27

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي مالي أنموذجاً، حيث تم إعتداد منهج دراسة الحالة لتحليل ورصد طبيعة الأزمة التي شهدتها مالي مروراً بالتدخل العسكري الفرنسي وهل هو فعلاً تدخل لأجل مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وبناء الدولة في مالي على أسس شرعية ديمقراطية، إلا أن تتبّع حيثيات التدخل وخلفيات العلاقة الفرنسية بمستعمراتها السابقة ومنها مالي أثبت أن هذا التدخل ماهو إلا إستراتيجية من إستراتيجيات فرنسا لإعادة التمرکز في المنطقة حفاظاً على مصالحها القومية التي باتت مهددة وعليه توصلت الدراسة إلى ضرورة أفرقة الحلول للأزمات الإفريقية، وحوكمة الثروات والمقدّرات الوطنية وبسط سيادتها عليها وإنتهاج سياسات شراكة داعمة لحق المواطن المالي والإفريقي في التنمية.

كلمات مفتاحية: الساحل الإفريقي-الأزمة المالية-التدخل العسكري الفرنسي-الإرهاب.

Abstract:

This article aims to study the French military intervention in the African Sahel region, Mali as a model in which the case study methodology was adopted to analyse and monitor the nature of Mali's crisis as a result of French military intervention and whether it was indeed an intervention to combat terrorism and extremist groups, Building the State in Mali on democratic legitimate foundations, but tracking the reasons for the intervention and the backgrounds of the French relationship with its former colonies, including Mali, has demonstrated that such intervention is only one of France's strategies for repositioning the region in order to safeguard its national interests, which have become threatened. Governance and sovereignty over wealth and national capacities and partnership policies in support of the financial and African citizen's right to development.

Keywords: Africa's Sahel- Mali's crisis- French military intervention- terrorism.

*المؤلف المرسل

مقدمة

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمساحتها الجغرافية الشاسعة وموقعها الإستراتيجي، والتي تضم خمسة بلدان: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، إضافة إلى إحتوائها على موارد أولية ومصادر للطاقة متنوعة من ذهب، يورانيوم، بترول وغاز، أهلتها هذه الإمتيازات لتصبح منطقة محورية وهو ما يفسر التنافس والتكالب الإقليمي والدولي عليها والذي يعد من أهم التحديات الصعبة التي تواجه المنطقة، إضافة إلى التهديد المتزايد للإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ والنمو الديموغرافي وكلها مصادر للتهاشة وفشل الدولة في إدارة شؤونها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وتعد مالي أنموذجاً للدولة الفاشلة.

شهدت مالي أزمة مركبة متعددة الأبعاد شكلت تهديدات أمنية عابرة للحدود، خاصة بعد تمرد مجموعة من الفصائل على السلطة والإستيلاء على بعض المناطق بالشمال سنة 2012 ونظرا لحجم الإرتباط الكبير الذي مازال يطبع العلاقات المالية بالمستعمر التقليدي إستتجبت الحكومة المالية بفرنسا لدحر المتمردين وإسترجاع المناطق الخاضعة لهم، من هنا وجد التدخل العسكري الفرنسي في مالي مسوغاً له وهو التصدي لمكافحة الإرهاب والجريمة وربط أمن الساحل بالأمن الفرنسي والأوروبي.

ومن هنا تطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يعكس التدخل العسكري الفرنسي في مالي إستراتيجية من إستراتيجيات إعادة التمرکز لتحقيق مصالحه القومية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي؟

2- ماهي طبيعة الأزمة المالية؟

3- ماهي أسباب التدخل العسكري الفرنسي في مالي؟ وماهي الآليات الإستراتيجية للحفاظ على النفوذ الفرنسي في مالي؟

4- ماهي تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على دول المنطقة؟

الفرضيات:

* التدخل العسكري في مالي جاء استجابة لمخاوف أمنية وإقتصادية وجيوسياسية.

* ربط أمن مالي بالأمن الفرنسي، ماهو إلا إنعكاس للأهمية الإستراتيجية لمالي بالنسبة لفرنسا.

* فشل التدخل العسكري الفرنسي في تحقيق الإستقرار والأمن في مالي، لإرتباطه بالدرجة الأولى بحماية مصالح ونفوذ فرنسا في المنطقة.

أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الموضوع من كونه يسلط الضوء على تفسير وتحليل حقيقة التدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي "مالي" على خلفية الأزمة التي تعيشها جراء تمرد الشمال "الطوارق" وما أفرزته الأزمة الأمنية الجديدة على منطقة الساحل الإفريقي ككل.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة "مالي" وهو المنهج الأنسب لمتابعة حيثياتها والتعمق في دراستها ومحاولة تفسير الأزمة المالية بكشف ظروفها وأسبابها وكذا تداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي ككل، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي في وصف و تحليل وربط مجريات تطورات الأزمة المالية.

أولاً: منطقة الساحل الإفريقي...المفهوم والأهمية

1. مفهوم منطقة الساحل الإفريقي :

تشكل منطقة الساحل الإفريقي (الساحل باللغة العربية يعني الشاطئ أو الحدود أو الساحل) المنطقة الإنتقالية بين شمال الصحراء الإفريقية إلى الشمال والسافانا الرطبة إلى الجنوب، إنها منطقة بيئية شبه قاحلة من السافانا الإستوائية، والتي تمتد لمسافة 5500 كم تقريباً عبر خطوط العرض الجنوبية الوسطى لشمال إفريقيا بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر في شريط عرضه 450 كم. وهي تتألف من أكثر من 2.5 مليون كيلومتر مربع من المراعي القاحلة وشبه القاحلة، تقع منطقة الساحل بين 12° شمالاً و 20° شمالاً¹. أما الصحراء الكبرى في إفريقيا وهي أكبر صحراء مدارية في العالم وتقع في شمال إفريقيا وتمتد من المحيط الأطلسي غرباً حتى البحر الأحمر شرقاً على طول 3000 كلم ومن الإقليم السوداني وبداية المناطق الإستوائية جنوباً حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط وجبال الأطلس شمالاً على طول 1500 كلم، حالياً هي منطقة قاحلة مقفرة تغطي جزءاً كبيراً من وسط إفريقيا وشمالها، وتكاد تمثل حاجزاً طبيعياً بين شمال إفريقيا ووسطها².

ويقصد بهذا القوس الذي يضم: 12 دولة من ساحل المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر: موريتانيا والسنغال وغامبيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وتشاد والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، كما يُفترض أن الترجمة الصحيحة لكلمة Sahel إنما هي ترجمة لكلمة السهل وليس الساحل.³

تواجه بلدان الساحل العديد من التحديات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، مثل التغير الديموغرافي السريع، ونقص الفرص للشباب (الفقر، الجهل والبطالة) والجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي التي تعد محركات مؤثرة للهجرة والتي بدورها دفعت إلى تحركات سكانية هائلة ونجمت عنها أيضاً الصراعات الحالية.⁴

الخريطة 1. الموقع الجغرافي لدول منطقة الساحل الإفريقي.



المصدر: بوحنية قوي، الجزائر والهاجس الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط أدناه:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

2. الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي منذ زمن ليس ببعيد من المناطق الهامة، بل كانت مهمشة سواء إستراتيجياً أو إقتصادياً أو سياسياً وهذا طيلة فترة الحرب الباردة، إلا أن الوضع تغير ولم يبق على ماهو عليه، حيث شهدت المنطقة تطورات عدة خلال العقد الأخير جعلها تحظى بقيمة إستراتيجية دولية وتنافساً دولياً، أعطتها مكانة هامة ضمن خارطة التوازنات والصراعات الدولية التي عرفتها القارة الإفريقية.

تعود أهمية منطقة الساحل الإفريقي لمجموعة من العوامل من بينها:

*موقعها الجيوإستراتيجي الهام الذي يشكل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا "المغرب العربي" إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتد على شكل حزام على مسافة 3862 كلم من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، أي من داكار إلى جيبوتي مروراً بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد والسودان مغطياً مساحة قدرها 3053200 كلم.

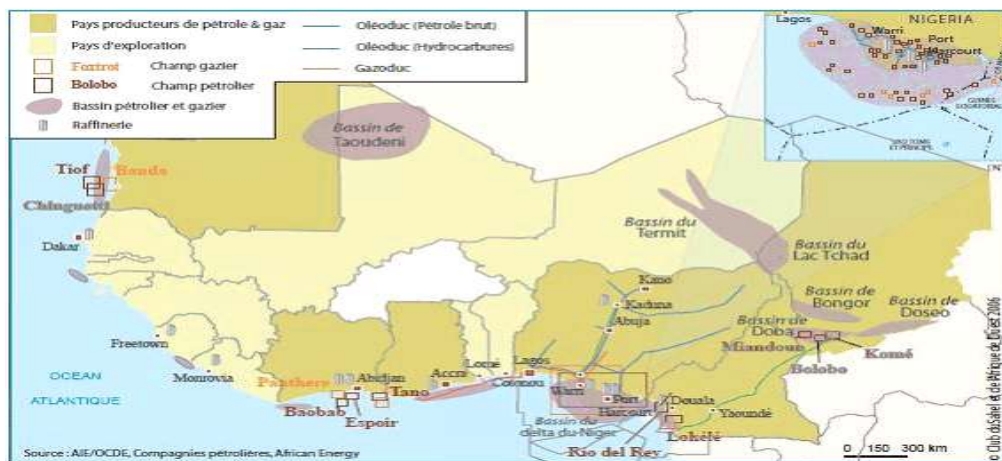
*تتزرع منطقة الساحل الإفريقي بثروات طبيعية ومعدنية مهمة كالألماس والنحاس، اليورانيوم في النيجر بـ 280 ألف طن والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة الضخمة.

*كما تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة فمثلاً نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولاً بعد النيل والكونغو حيث يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع⁵.

*تضم القارة الإفريقية حسب إحصائيات سنة 2008 حوالي 10% من المخزون العالمي للنفط، أي ما يقدر بـ 6,125 مليار برميل ويتواجد معظمه بنسبة 60% في منطقة الساحل الإفريقي تحديداً في ثلاث دول منتجة أهمها نيجيريا التي تعد من أكثر الدول الإفريقية إحتواء للمخزون النفطي حيث يمثل 35% من إجمالي إحتياطي القارة الإفريقية من النفط، إضافة إلى تشاد التي يمكن أن يصل احتياطي قدرة الإنتاج إلى 250000 ألف برميل في اليوم⁶.

*إضافة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي من المناطق المهمة والتي تطبق عليها مشاريع النفط والغاز الإستراتيجية على شاكلة خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجيريا، والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مروراً بالنيجر، حيث يسمح لأوروبا بالتزود بالغاز الطبيعي بدأت الأشغال به بعد عقد الإتفاق بين هذه الدول في 03 جويلية 2009⁷.

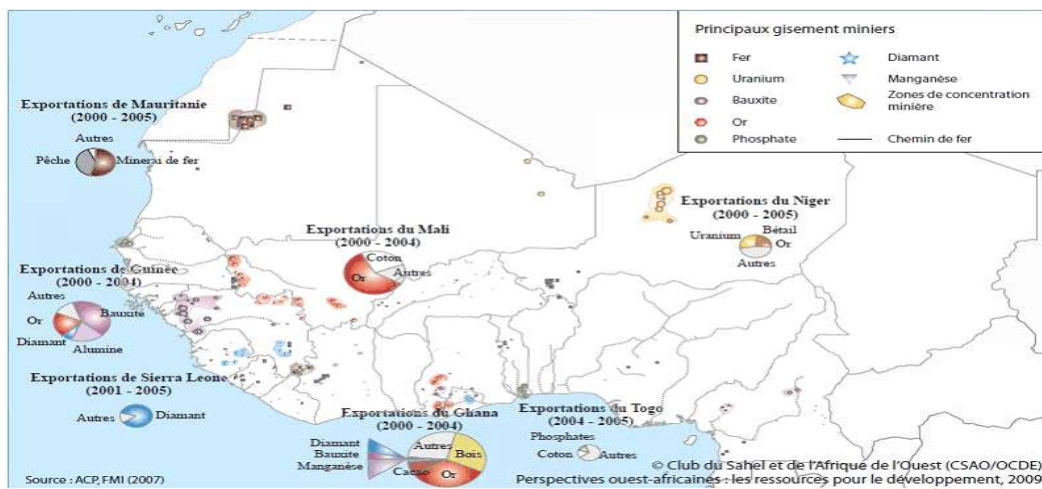
الخريطة 2. توزيع الموارد الطاقوية في منطقة الساحل الإفريقي.



المصدر : sahel, Pour une approche globale, Source : (12.Aoute 2016), Disponible sur ;

<http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-7208.htm>

الخريطة 3. توزيع الموارد المعدنية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.



المصدر : sahel, Source : (12.Aoute 2016),Pour une approche globale, Disponible sur ;

<http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-7208.htm>

من خلال ما سبق ذكره من مؤشرات جيوسياسية وإستراتيجية، يتضح أن لمنطقة الساحل الإفريقي مكانة وأهمية مميزة على مستوى التقاطعات الإقليمية والدولية بما تملكه من موارد طاقوية ومعدنية مهمة، إضافة إلى أنه يعاني مجموعة من الإشكاليات التي زادت من تعقيد الوضع الأمني والسياسي لهذه المنطقة ، وهو تزايد وتوسع التهديدات الأمنية الجديدة كإنتشار الجماعات الإرهابية وتشابكها مع توسع نشاط المنظمات الإجرامية كالإتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية في ظل ما تكتنفه من هشاشة إقتصادية وتنموية ما صعب من مهمة مكافحة التهديدات اللاتمائية.

ثانيا: الأزمة الحالية في مالي

1. جذور الأزمة في مالي:

يؤكد التاريخ السياسي لدول منطقة الساحل الإفريقي أنه كان قائماً على الانقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الخارجية خدمة لأجندات أجنبية، حيث أن مالي نالت إستقلالها عن فرنسا سنة 22 سبتمبر 1960 حيث قام الجيش بأول إنقلاب عسكري بزعامة موسى تراوري **Moussa Traoré** بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية، ففي سنة 1974 صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب "شعب مالي الديمقراطي الإشتراكي القومي" بزعامة موسى تراوري **Moussa Traoré** إلا أنه في سنة 1985 نشأ صراع حاد بين دولتي مالي وبوركينا فاسو بسبب الحدود الإستعمارية الموروثة، ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة ودخول مالي في علاقاتها مع الغرب إنتهجت سياسة الإقتصاد الحر، بالمقابل من ذلك بدأ نفوذ موسى تراوري **Moussa Traoré** يضعف، حتى تم إنهاء الحكم الديكتاتوري سنة 1991 بحكومة إنتقالية على إثرها تم إجراء أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا عمر كوناري **Alpha Oumar Konaré** ليتم إعادة إنتخابه سنة 1997 فتبنى النهج الإصلاحية ومحاربة الفساد إلى غاية 2002، حيث خلفه أمادو توماني توري **Amadou Toumani Touré** ⁸.

ترتبط بداية الأزمة المعاصرة في مالي على نطاق واسع بشهر جانفي 2012، عندما شن متمردو الطوارق المنتمون إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد **MNLA** هجمات على عدة مدن في شمال البلاد، ويعد هذا التمرد الرابع منذ إستقلال البلاد عن فرنسا عام 1960، فالطوارق هم من البدو الرحل الذين يعيشون في منطقتي الساحل والصحراء وهي منتشرة عبر دول مالي والنيجر والجزائر وبوركينا فاسو وليبيا، نتيجة للحدود الدولية المتوارثة عن الإستعمار الفرنسي لغرب إفريقيا سنة 1960 حيث يرتبط أسلوب الحياة وضرورتها لبقاء الطوارق في مالي إرتباطاً وثيقاً بالتجارة بين الأقاليم التي غالباً ما تتجاوز حدود الدولة، يقدر عددهم بعشر سكان مالي ⁹.

2. أسباب الأزمة:

أذكت مجموعة من العوامل إندلاع الأزمة وتأججها، ودفعت بعدم إستقرار مالي، حيث تعود المسببات الحقيقية للأزمة إلى أن مالي دولة غير ساحلية محاطة بسبعة دول مجاورة يبلغ عدد سكانها 15,8 مليون نسمة، وهي واحدة من أفقر البلدان في العالم عانت لعقود طويلة من الجفاف ونقص الغذاء المتواصل وغزو الجراد والحروب الأهلية وعدم الإستقرار السياسي، يعيش 64% من السكان تحت خط الفقر، تتفاقم المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية والتنموية المحبطة بسبب الإعتماد الكلي للدولة على تعدين الذهب والصادرات الزراعية لتحقيق الإيرادات، وهي معرضة بشكل مستمر للتهديد بسبب تداعيات النزاعات العنيفة من الدول المجاورة، ومع وجود حدود طويلة يسهل إختراقها إضافة إلى أن الإقتصاد المالي يتأثر بشكل كبير بأعمال اللصوصية والإختطاف والإرهاب العابر للحدود، حكم الحزب والديكتاتوريات العسكرية، إنعكس عدم الإستقرار الذي ميز مرحلة ما بعد الإستقلال على الطابع غير الرسمي على مؤسسات الدولة من قبل النخب الفاسدة لخدمة مصالحها الخاصة، لم يؤدي الحكم الشخصي وسوء الإدارة وغياب الحوكمة إلى تسييس الجيش والأجهزة الأمنية فحسب، بل نتج عنه هشاشة الدولة لتصبح غير قادرة على مواجهة التحديات الأساسية في مجالات السياسة والحوكمة والأمن والتنمية الإجتماعية¹⁰.

وعليه فإن أسباب الأزمة وتمرد الطوارق هي بالأساس نتيجة التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسين "الشمال والجنوب" ومن ثمة شعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاربة إقليم الجنوب ببرامج ومشاريع التنمية على حساب إقليمهم، كما أن التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على سدة الحكم منذ الإستقلال أذكى وعزز الشعور بعدم الإلتزام والإقصاء والتهميش لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال والتي أصبحت تنظر إلى الدولة كمنتهكة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، فالدولة بالنسبة لهم ماهي إلا إثنية البومبارا المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ الإستقلال¹¹.

بدأ التمرد مدفوعاً بإعادة المقاتلين الذين شاركوا في حرب ليبيا مع سقوط نظام القذافي، حيث عاد أكثر من 1500 من مقاتلي الطوارق المدججين بالسلاح في قوافل إلى الشمال المالي، تحركت جماعة الطوارق الانفصالية في تحالف فضفاض مع الإسلاميين الراديكاليين بسرعة للإستفادة من من إنهيار الجيش المالي، وبحلول شهر أفريل كان قد إستولى على الجزء الشمالي من البلاد، معلنا أن الشمال هو ولاية تابعة للأزواد¹².

ثالثاً: التدخل العسكري الفرنسي في مالي

1. أسباب ودوافع التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

كان هناك حوالي 30 أو نحو ذلك من التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا على مدى العقود الثلاثة بعد الاستقلال السياسي، إلى جانب الإتفاقيات العسكرية والدفاعية الثنائية الموقعة مع عدد من المستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا التي وفرت الأساس القانوني للتدخل، وهكذا من الستينيات ليومنا هذا، اكتسبت فرنسا سمعة بأنها "درك إفريقيا" في فناءها الخلفي¹³.

يمكن القول أن الباعث على الإهتمام الشديد لفرنسا بمالي هو السعي لتحقيق المصالح الإقتصادية الفرنسية في إفريقيا عموماً ومالي خصوصاً، إضافة لعدة أهداف، أهمها:

* إحتفاظ فرنسا بمصالحها الإقتصادية بمالي.

* الوصول والسيطرة على الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية، والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية كالهيدروكربور واليورانيوم وهو مخزون كبير مقارنة بالمخزون العالمي¹⁴.

* إحكام السيطرة على المواقع الإستراتيجية.

* منع إنتشار وتغلغل التواجد الروسي خلال حقبة الحرب الباردة وبعد إنقضائها تحول الخطر إلى التواجد الأمريكي والتي تحاول إيجاد موطئ قدم لها¹⁵.

* تطويق ساحل الصحراء الإفريقية الكبرى لمنع الإسلام السياسي من التغلغل جنوباً ومن منطلق تمركزها في دول غرب ووسط إفريقيا، وكذا تحالفها مع الزعماء الأفارقة التقليديين في كل من تشاد والغابون ومالي والنيجر.

* من المتعارف عليه أن السياسة الفرنسية اليوم-بشقيها السياسي والإقتصادي- تتبع من المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية سنة 1997 وعُرف بإسم مشروع إفريقيا، ومن أهم ما جاء فيه:

- ✓ دعم إنشاء نظام سياسي جديد في مالي وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية.
- ✓ دعم كافة أنواع العلاقات مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا عامة و خاصة مالي.
- ✓ تكوين نخب سياسية واعية من الشباب وتثقيفهم وتزويدهم بالتدريب السياسي والحزبي، لكي تكون القيادات السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.
- ✓ دعم برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي مع التركيز على الدول التي تمتع ببنية تحتية مناسبة.
- ✓ إعادة هيكلة وتنظيم التواجد العسكري الفرنسي في مالي، بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة.

إن دافع فرنسا لتبني هذه السياسة والخطة المعتمدة، والتي تظهر حرصها على الإلتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، يأتي في الواقع في أعقاب الإنتقادات الدولية الشديدة التي وجهت لحكومة باريس، بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة وهو محاولة من فرنسا لتحسين وتلميع صورتها أمام الرأي العام العالمي¹⁶.

2. آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في مالي:

آليات تنفيذ السياسة الفرنسية في إفريقيا عموماً ومالي على وجه الخصوص، فتشمل ثلاث آليات أساسية:

✓ الآلية العسكرية:

تمثلت السياسة العسكرية في القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا والتي تقلصت من 100 قاعدة في سنة 1960 إلى خمسة قواعد الآن-القواعد متواجدة في دول: جيبوتي، تشاد، كوت ديفوار، الكاميرون، الغابون آخر قاعدة تمت تصفيتها في السينغال يوم 04 أبريل 2010-بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية، وفي ظل النظام العالمي الجديد اضطرت فرنسا لتطوير سياستها في مجال التعاون العسكري مع إفريقيا فاعتمدت خطة حديثة تقوم على فكرة إنشاء قوة للتدخل السريع، ويتم توزيع الأدوار على القواعد العسكرية حسب خطورة الأزمة الإفريقية، ومن أمثلة التدخل العسكري الفرنسي في مالي عمليات سيرفال و برخان...فسيرفال قاعدة عسكرية في منطقة الساحل بمالي¹⁷.

✓ الآلية الاقتصادية:

وظفت فرنسا هذه الآلية بالأساس للبحث عن أسواق لتوزيع وتصريف السلع الفرنسية المصنعة والبحث عن الموارد الأولية لتنمية الصناعات الفرنسية بمالي وإفريقيا، حيث تعد منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا المجال الوحيد المفتوح لبسط نفوذها والبعد عن المنافسة الدولية للاستفادة الاقتصادية من مالي خاصة وإفريقيا عامة، حيث تجني شركة توتال الفرنسية المتخصصة في الطاقة النووية والتقيب حول اليورانيوم حوالي 15 مليار دولار من مجموع رقم اعمالها بإستثماراتها فقط بالنيجر، كما أن رصيد فرنسا من الإستثمارات المباشرة في إفريقيا عموماً زادت من 16,5 مليار يورو إلى 93,1 مليار يورو بين عامي 2006 و 2011، أي بزيادة قدرت بـ 1400 وتدير هذه المجموعة تشغيل أكبر منجم لليورانيوم بإفريقيا والثاني بالعالم، وهذا ما يفسر التدخلات الفرنسية المباشرة مؤخراً في كل من إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد حفاظاً على مصالحها الحيوية المهددة

كما أن السياسة الاقتصادية الفرنسية اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط القارة وغربها، وزيادة حجم الإستثمارات الفرنسية في إفريقيا ومالي وقد رحبت بالمنظمات الإقليمية التي تشكلت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وضمت دول غرب إفريقيا ووسطها وأهم هذه المنظمات: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ووسطها (ECOWAS)، والاتحاد الجمركي لدول إفريقيا الوسطى كما أنشأت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معاً وتعد هذه الشبكة بنية تحتية للسياسة الفرنسية في إفريقيا¹⁸.

✓ السياسة الثقافية:

تعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية، بسبب خبرتها الواسعة والتاريخية في هذا المجال حيث تسعى للهيمنة ثقافياً على الدول الإنجلوفونية، كما تفردت جذور السياسة الثقافية الفرنسية في العهد الإستعماري متمثلة في سياسة الإستيعاب والفرنسة لمواطني المستعمرات ونتج عن ذلك أثر ممتد في علاقات فرنسا بمستعمراتها بعد إستقلال الأخيرة حتى اليوم، فأهم مقومات السياسة الثقافية الفرنسية بإفريقيا أنها تركز على عدة عناصر أهمها: اللغة المشتركة، المؤسسات

التعليمية الفرنسية، المراكز الثقافية ، إضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تتعقد كل عامين في باريس أو في إحدى العواصم الإفريقية¹⁹.

3. أطراف النزاع المالي:

مما زاد في تعقيد الأزمة المالية هو تعدد أطراف النزاع وتباين مطالبهم المادية والقيمية، فانعكس هذا التناقض على مجريات الأزمة الأمر الذي صعب من إيجاد الحلول التي ترضي الأطراف المتنازعة، ويمكن تصنيف أطراف النزاع إلى:

السلطة المركزية في باماكو، والطرف الآخر الأطراف المتعددة في منطقة أزواد في شمال مالي والهويات المختلفة كالتاريخية والعربية الإفريقية، حيث تبرز ظاهرة الصراع بين الأطراف المتنازعة في الشمال وفيما بينها حول من يحتكر التمثيل الشرعي للمطالب السياسية والاجتماعية في مواجهة السلطة المركزية في باماكو وهي تتوزع على ستة تنظيمات ميزتها الأساسية الهشاشة، وهي كالاتي:

الحركة العربية الأزواد، التنسيق لشعب الأزواد، التنسيق للحركات والجهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، تحالف الشعب من أجل الأزواد.

ويضاف إلى كل هذا الجماعات الإرهابية ذات الإرتباطات الإقليمية والدولية والتي تحاول فرض إرادتها في المنطقة على غرار القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وغيرها.²⁰

4. التدخل العسكري الفرنسي في مالي...سيرفال وبرخان:

فقد ظلت المسميات والعناوين تختلف، والحضور العسكري باق، أما المسوغ العام فهو التصدي للإرهاب وربط أمن الساحل بالأمن الفرنسي، لقد جاءت عملية برخان أوت 2014 لتحل محل عملية سيرفال 2012 والتي بدورها حلت محل عملية إبيريفيه وظل الخيط الناظم هو تغيير الأسماء فقط، كانت الإستجابة الأولية للأزمة في مالي إستجابة شبه إقليمية، حيث استجابة الهيئة الإقليمية ECOWAS الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بسرعة بإدانة كل من الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام الدستوري المالي وإحتلال الشمال بدأت عملية وساطة بقيادة رئيس بوركينا فاسو بليز كامباوري عند تطبيق الحصار والعقوبات الاقتصادية ضد المجلس العسكري في بداية أبريل 2012 طلبت ECOWAS من الدول المجاورة إغلاق المعابر الحدودية المشتركة مع المركز التجاري والموانئ البحرية المجاورة، كما أقدمت على تجميد تحويلات البنوك الإقليمية إلى حسابات بنكية في مالي وفرضت حظر سفر وجمدت أصول قادة المجلس العسكري مالم يوافق المجلس العسكري على التخلي عن السلطة وتمكين مالي من العودة إلى النظام الدستوري²¹، ليتم إستبدالها بمبادرة أوسع لتنتقل للإتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة بالحصول على الدعم المالي والتقني لحماية المؤسسات الإنتقالية في مالي.

جاء التدخل العسكري الفرنسي المباشر بعد إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012، الأمر الذي ساعد فرنسا في تبرير تدخلها، بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس إنتقاصاً من سيادتها تهدف لطرده

المجموعات الإسلامية المتطرفة وعرف التدخل العسكري الفرنسي في مالي ثلاث مراحل مختلفة، بداية من جانفي 2013 إلى غاية انسحابها جزئياً من مالي وهي على النحو التالي:²²

أولاً: تعمل الخطة في المرحلة الأولى على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجستي الاستخباراتي والتدريب والتنظيم والتسلح بهدف وقف إنتشار الجماعات الإرهابية إلى الجنوب.

ثانياً: بدأت القوات الفرنسية التي تقود العمليات العسكرية في إقليم أزواد بشمال مالي، المرحلة الثانية من العملية العسكرية بعد إستعادة المدن الرئيسية في الإقليم والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت القوات الفرنسية في هذه المرحلة على الإطاحة بمجموعة من أخطر قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه المنظمات في عمليات نوعية، ليتلو ذلك نشر ثلاث إلى أربع كتائب عسكرية مالية تعتمد عليها القوات الأوروبية والإفريقية بعد الإستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي-غاو وتومبوكتو-حيث قصف الطيران الفرنسي مواقع للجماعات المسلحة في كيدال وضواحيها في أقصى شمال شرق مالي.

ثالثاً: تأمين العاصمة باماكو لضمان الإستقرار للمدينة وإستدامة مؤسساتها وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية مرابطة في الدول الإفريقية المجاورة.²³

الخريطة 4. التدخل العسكري الفرنسي في مالي والحركات المتمردة.



<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html> :المصدر

وبعد فشل عملية سيرفال عملت فرنسا إلى إعلان عملية أخرى أطلقت عليها عملية برخان وهذا بالشراكة مع خمس دول ساحلية وهي موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السينغال، والتي إمتدت إلى كامل الصحراء والساحل والتي تعد من أهم العمليات التي خاضها الجيش الفرنسي إضافة إلى مساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق السلام في مالي (مينوسما) MINUSMA ابتداء من 1 جويلية 2013 حيث بلغ عدد جنودها 13000 من قوات حفظ السلام²⁴، إلا أن هذه العملية عرفت فشلاً ذريعاً وهو الفشل الثاني لفرنسا.

5. إنعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأمن الإقليمي:

إن تدهور الوضع بالساحل الإفريقي بشكل عام وفي مالي خصوصاً سواء كان نتيجة تفاقم الأزمات الداخلية كزيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، وتفشي الجريمة المنظمة بصورة أوسع، أو من حيث تدني المستوى الإقتصادي وهذا التدهور سواء كان حقيقياً أو مفتعلاً من طرف القوى الكبرى من أجل التغلغل أكثر في المنطقة سيخلق لا محالة مبرراً رئيسياً لمختلف أشكال التدخلات الخارجية للقوى الكبرى سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو روسيا أو الصين... ومع هذا توجد العديد من المؤشرات التي تنذر بإحتمال تفاقم التهديدات في مالي والساحل الإفريقي عموماً، وهي:

أ. على دول الساحل الإفريقي:

✓ الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة والتناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستفجر، حيث سيتضاعف عدد سكان دول الساحل على الأقل بحلول عام 2050 سيحدث هذا النمو في سياق

مقلق بالفعل لتغير المناخ والغذاء وانعدام الأمن الغذائي والزراعة وتدهور الأراضي وإزالة الغابات وندرة الأراضي والمياه والتلوث، سيؤدي ذلك إلى تقويض الأمن في المنطقة والدفع باتجاه الهجرة²⁵.

✓ ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتتخطى بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط غير القانوني وتصبح بذلك المنطقة مسيطر عليها بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية حيث أن دول كالصومال وإريتريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح.

✓ الإمتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على إستعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

✓ المضايقات التي تعرفها ظاهرة الإرهاب في دول المغرب العربي، مما يرجح إنتقالها أو توسعها لتشمل منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع والفارغ.

الطبيعة السياسية والاقتصادية والإثنية التي تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالإنسجام الذي تعرفه مجموعة الطوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الإندماج والرغبة في الانفصال وهي قضية مرجحة للإندلاع والتصعيد في أي وقت خاصة إذا ما تم تسييسها لضرب إستقرار دول المنطقة لتصبح ورقة مساومة وإبتزاز في يد الدول الكبرى ضد دول المنطقة²⁶.

✓ نجاح الجماعات الإرهابية والحركات المتمردة في إستدراج القوات الفرنسية إلى داخل معاقلة من أجل بدأ حرب طويلة الأمد، التي لم تستطع فيها فرنسا تحقيق نصراً مما يفرض على هذه الجماعات بنقل هجماتها إلى دول الجوار من أجل مهاجمة المصالح الفرنسية في هذه الدول في هذه الدول كالجائر، النيجر، بوركينا فاسو.

✓ إن امتداد الصراع إلى النيجر والانفجار المحتمل لذلك البلد سيكون له تأثير مدمر على المصالح الاقتصادية الفرنسية هناك، فالتدخل العسكري الوقائي في مالي هو في الواقع استراتيجية لحماية المصالح الاقتصادية والمالية الفرنسية في النيجر، حيث تمتلك فرنسا مصالح اقتصادية وتعدينية كبيرة، فقد تم اختطاف موظفي شركة أريفا النووية الفرنسية العاملة في النيجر والمهندسين الفرنسيين وتهريبهم عبر الحدود إلى مالي للحصول على فدية لوضع هذا في منظوره الصحيح، تعتمد فرنسا على واردات اليورانيوم من النيجر من أجل أمن الطاقة²⁷.

✓ الطاقة النووية هي المصدر الرئيسي للكهرباء في فرنسا وتوصف صناعة الطاقة النووية بأنها "قصة نجاح" لإنتاج طاقة رخيصة وخالية من ثاني أكسيد الكربون. في عام 2004 وحده، أنتجت فرنسا 425.8 تيراواط ساعة من إجمالي إنتاجها البالغ 540.6 تيراواط ساعة من الكهرباء، أي 78.8 ٪، من الطاقة النووية، وهي أعلى نسبة في العالم

ب. على الدول المغاربية:

من أهم إنعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على الدول المغاربية، تحول المنطقة كمصدر للتهديدات الأمنية المختلفة، أهمها:

- ✓ يعتبر هذا الفضاء منطقة رمادية تسهل فيها المعاملات غير المشروعة كتجارة الأسلحة، والمخدرات، والسيارات، والإتجار بالبشر ودفن المخلفات النووية.
- ✓ تكوين جماعات لنشر الأفكار المتشددة ودعم الإرهاب خاصة في ليبيا التي تحولت لساحة لتدريب المقاتلين، وإرسالهم لدول الجوار لأجل القيام بالعمليات الإرهابية.
- ✓ إرتفاع معدل الهجرة غير الشرعية على إعتبار أن الدول المغاربية هي بوابة عبور نحو أوروبا.
- ✓ التواجد الإسرائيلي بقوة في إفريقيا خاصة بعد سقوط نظام القذافي، وظهور موجة ثانية من التطبيع آخرها المغرب مما يشكل معه تهديداً أمنياً وإقتصادياً للدول المغاربية ودول الساحل.
- ✓ إشتداد التنافس الدولي بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على ثروات ومقدرات هذه الدول مما يجعلها تحت الضغط المستمر.

بسبب التدخل العسكري الفرنسي في مالي، أدى إلى فرار العناصر الإرهابية إلى الدول المجاورة بما فيها المغرب والجزائر، حيث أقدمو على القيام بعمليات عسكرية "هجوم عين أميناس 2013"، وظهور حركات إرهابية جديدة كحركة المرابطون وهي تضم: عناصر من تونس وليبيا ومصر والجزائر، من أجل خلق تنظيم دولي كبير تهاجم فيها المصالح الغربية والأنظمة العميلة²⁸.

الخاتمة:

إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي، يسلط الضوء على دور فرنسا المستمر في المنطقة واهتمامها بالحفاظ على نفوذها هناك، وهو ما يؤكد أن هذا التدخل كان مدفوعاً بمصالح اقتصادية وأمنية وسياسية وقد استخدمت فرنسا مجموعة من الآليات، بما في ذلك العمليات العسكرية والتدريب والدعم السياسي، كما اعتمدت على علاقاتها الدبلوماسية وشبكاتنا المحلية لتثبيت وجودها بالمنطقة، وعليه فالتدخل العسكري الفرنسي في مالي ما هو إلا إستراتيجية من إستراتيجيات إعادة التمرکز تحقيقاً للمصالح القومية الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي ومالي نتيجة للأهمية الجيوإستراتيجية التي تتميز بها المنطقة عموماً ومالي خصوصاً من موارد وثروات أولية ومعدنية وطاقوية، ولهذا ربطت فرنسا أمنها القومي والأمن الأوروبي بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي ومالي، والذي يعكس إعادة إحياء مفهوم التدخل تحت ذرائع واهية.

ومن أهم تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي أن أدخل المنطقة ككل في دوامة من الإستقرار والعنف وإنتشار الجماعات المتطرفة وحقدتها على فرنسا ومحاوله الثأر منها بأي طريقة سواء بإختطاف الرهائن وطلب الفدية أوتتفيذ هجومات متعددة على دول الجوار ضرباً للمصالح القومية الفرنسية هناك، وعليه فإن النفوذ

الفرنسي في مالي يتأسس على إرثها الإستعماري العميق والمؤثر والفعال في صياغة المسارات السياسية والإقتصادية والثقافية لما بعد حقبة الإستقلال.

وعلى الرغم من نجاح عملية سيرفال في البداية، إلا أن التحديات لا تزال قائمة في مالي ومنطقة الساحل بما في ذلك استمرار التهديد الجهادي وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، مما يتطلب مقاربة أكثر شمولاً لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الإستقرار.

إن دراسة التدخل العسكري الفرنسي في مالي، تمنحنا نظرة مستقبلية على تعقيدات السياسة والعلاقات الدولية في إفريقيا، وتسلط الضوء على الدور المستمر للقوى الخارجية في تشكيل ورسم مستقبل القارة.

الهوامش:

¹ Kardjadj, Moustafa. "The African Sahel Region: An introduction", chapter, November. "2019.

<https://www.researchgate.net/publication/337573409>, Doi:10.1007/978-3-030-25385-1-1, pp ; 03-04.

² Mehdi, T. «les clés d'une analyse géopolitique de sahel africain diplomatie». Juin 2009.

³ مشاور، صيفي، "دور الجغرافيا السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الإفريقي". "الحوار الفكري"، ص 217.

⁴ Kardjadj, Moustafa , Op.Cit, p; 04.

⁵ منصوري، نوال. "الإنفلات الأمني في مالي وليبيا وانعكاساته على الأمن الإقليمي، ضمن المؤلف الجماعي، سؤال الأمن والديمقراطية في المنطقة المغاربية، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

⁶ بروال، الطيب. "الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: الأمن والتنمية، كلية الحقوق والعلوم، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2019، ص ص 205-206.

⁷ Jaques, G. le sahel au XXIème: un essai de réflexion prospective sur les sociétés sahéniennes. Paris: Karthala, 1989.

⁸ سمير، قلاص، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، 2020، ص 340.

⁹ Caparini, M, "The Mali crisis and responses by regional actors", 2015, p; 05.

¹⁰ David J, E, "The regional impact of the armed conflict and french intervention in Mali", Report Norwegian peace building resource center, n.d., p; 04.

¹¹ Bourgeot, A, "Identité Tourégué: De l'aristocratie à la révolution.", études rurales, October-December, 1990, p; 146.

¹² Caparini, M, Op.Cit., p; 07.

¹³ Toumi, Abdennour, "recent French interventions in the Sahel", Policy Brief, Center for middle studies, Ankara-Turkey (ORSMA), November 2020, P; 09.

¹⁴ عبد الرحمن، حمدي، "إفريقيا والنظام الدولي: جدلية التهميش والنهوض"، مجلة السياسة الدولية، أبريل، 2015، ص ص 132-133.

¹⁵ رأفت، جلال، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، يوليو، 2001، ص 08.

¹⁶ بول دي مانيال يونس، "الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله"، مجلة قراءات إفريقية، مارس، 2012، ص 63.

¹⁷ المرجع نفسه، ص 61.

¹⁸ إبراهيم، الهواري، "ماذا يحدث في الساحل الإفريقي"، <http://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel> تم التصفح يوم

10 أبريل 2023

¹⁹ بول دي مانيال يونس، مرجع سبق ذكره، ص 62.

²⁰ وفاء، مريمش و عبد الرفيق، كشوط، "النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجودة التدخل العسكري الفرنسي"، ديسمبر، 2022، ص ص 626-638.

²¹ Caparini, M, Op.Cit, p; 08.

²² Maalouf, Z. « mali/france: lecteur de la guerre a travers le principe de noncontradiction. » . n.d.
www.togocouleur.com ,accessed 10 ,04 , 2023.

²³ Marchal, R. ""militari(mis)aventures in mali." . " *African affaires*, Juin. 27, 2013.

²⁴ حنان، مشري و فازية، يكن، "جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني الداخلي وتهديده"، مجلة هيروبول للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 2022، ص 230.

²⁵ Sahel Regional Profile, "The Netherlands Ministry of foreign affairs 06." n.d,
file:///C:/Users/uesr/Desktop/مجلة%20صنف%20ب/sahel_regional_profile-wageningen_university_and_research_464080.pdf.

²⁶ بروال الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

²⁷ David J, Francis, "the regional impact of the armed conflict and french intervention in Mali", NOREF Report, Norwegian peachbuilding resource center, 2013, P; 11.

²⁸ زهير، جبارة و عادل، بن عمر، "التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، 2022، ص ص 680-681.